

التكليف ٩
مقرر: دراسات نقدية ٢ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠



نقد النتائج والتوصيات



Research Article

حقيقة الازدواج في النظام القضائي السعودي: دراسة مقارنة

إكرامي بسيوني عبد الحي خطاب

كلية العلوم والدراسات الإنسانية - قسم القانون - حريملاء، جامعة شقراء، شقراء، المملكة العربية السعودية
dr.ekramykhatab@yahoo.com

ملخص

عندما تتحول الأنظمة القضائية من نظام قضائي إلى آخر، فإنها لا تسير على نفس الخطى، بل تتميز كل دولة عن غيرها بذاتية خاصة فيما يتعلق بأسباب ودوافع هذا التحول، وطريقته، ووسائله، ولا يكفي مجرد وجود نصوص قانونية تؤكد على تحول نظام قضائي إلى آخر، بل لا بد من توفر دعائم هذا النظام القضائي الجديد في الواقع العملي. وإذا كان النظام القضائي السعودي قد تحول إلى النظام القضائي المزدوج في ظل وجود نصوص قانونية تؤكد على ذلك، فإن دراسة هذا التحول مقارنة بالنظامين الفرنسي والمصري تُعد من الأهمية بمكان، فهي من ناحية تؤكد على ما يتمتع به كل نظام قضائي من ذاتية تميزه عن غيره، ومن ناحية أخرى تثبت حقيقة تحول هذا النظام من خلال التحقق من توفر الدعائم اللازمة لقيامه أو غيابها. وقد انتهت هذه الدراسة إلى وجود اختلاف بين أسباب وطريقة التحول إلى النظام القضائي المزدوج بين الأنظمة القضائية الثلاثة، وتحققت من توفر الجانب الأعظم من دعائم الازدواج القضائي بداخل النظام القضائي السعودي الحالي، وعدم توفر البعض منها، مع الاعتراف بتميز النظام القضائي السعودي المزدوج ببعض المزايا النسبية التي لم يستطع إلى الآن استغلالها على الوجه الأمثل.

الكلمات المفتاحية: النظام القضائي، السعودية، القضاء الإداري، ازدواج القضاء.

Abstract

When judicial systems are reformed from one judicial system to another, they do not follow the same path. Rather, each country is distinctive as to the causes for reform and the methods used. It is not enough to have legal texts that emphasize the reform rather, the new judicial system must be practiced.

Cite this article as: Khatab E. حقيقة الازدواج في النظام القضائي السعودي: دراسة مقارنة. *International Review of Law*. Vol. 2017 3, 24. <http://dx.doi.org/10.5339/irl.2017.24>

تفاصيل الورقة البحثية:



العنوان: حقيقة الازدواج في النظام القضائي السعودي: دراسة مقارنة
تم النشر بواسطة: المجلة الدولية للقانون.
اسم الباحث: إكرامي بسيوني عبد الحي خطاب

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)



التمهيد للمهمة المطلوبة (نقد النتائج والتوصيات):

تُعدّ النتائج والتوصيات المخرج النهائي لأي دراسة، وهي التي تُظهر مدى نجاح الباحث في معالجة المشكلة والالتزام بالمنهج والأهداف.

في هذه الورقة، قدّم الباحث نتائج عدة تتعلق بتطور النظام القضائي السعودي وموقعه مقارنة بالنظامين الفرنسي والمصري.

ويهدف هذا النقد إلى تقييم مدى دقة النتائج، وعمقها، واتساقها مع المنهج والمشكلة، وواقعيتها التطبيقية، ومدى سلامة التوصية الرئيسة للدراسة.

29 of 29 pages

نتائج الدراسة

١. يتمتع كل نظام قضائي بذاتية وطابع خاص يميزه عن غيره من الأنظمة القضائية الأخرى ولو كانت جميعها تتبع نظاماً قضائياً واحداً.
٢. إنشاء شعبة المظالم في المملكة كإحدى الوحدات التابعة لمجلس الوزراء لا يمكن اعتباره بداية حقيقية للقضاء الإداري السعودي، فلم تكن سوى وحدة إدارية فنحت النظر في بعض المنازعات الإدارية من دون أن تملك صلاحية البت فيها، بل يُعد الأمر الملكي رقم (14902) الصادر بتاريخ 1387/10/28هـ، الموجه إلى رئيس القضاة السعودي متضمناً منع المحاكم الشرعية من النظر في المنازعات التي تُثار بين الإدارة والأفراد، اللبنة الأولى في بناء النظام القضائي الإداري المستقل في المملكة.
٣. تشابه التحول إلى نظام القضاء المزدوج في المملكة مع نظيره المصري والفرنسي في الأخذ بمبدأ التدرج في التحول، وهو اتجاه مستحسن، بينما اختلف عنهما في الدافع وراء هذا التحول، حيث كانت رغبة السلطة الحاكمة في المملكة هي المحرك لهذا التحول، بينما كانت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أنتجت الثورة الفرنسية وراء هذا التحول في فرنسا، وكانت رغبة كل من الفقه والقضاء الإداريين بمثابة المحرك لهذا التحول في مصر.
٤. يقوم نظام القضاء المزدوج على عدة دعائم من أهمها: ازدواج القواعد القانونية، وازدواج القضاء.
٥. خضوع الجميع للشريعة الإسلامية في المملكة لا يتعارض مع ازدواج القواعد القانونية كإحدى دعائم النظام القضائي المزدوج.
٦. توفرت دعائم القضاء المزدوج في النظام القضائي السعودي فيما عدا دعامة وجود هيئة قضائية مستقلة عن جهتي القضاء لحسم ما ينشأ عن هذا النظام من تنازع في الاختصاص، فلا يكفي مجرد وجود لجنيتين لفض التنازع.

التوصيات والمقترحات

نقترح إنشاء جهة قضائية مستقلة تتولى مهمة الفصل في تنازع الاختصاص وتعارض الأحكام في المملكة كإحدى أهم دعائم النظام القضائي المزدوج.

عرض النتائج ووضوحها

عُرضت نتائج الدراسة في قسم مستقل وبأسلوب مباشر، حيث قام الباحث بتلخيص ما توصل إليه بعد التحليل المقارن.

اللغة المستخدمة واضحة وسهلة الفهم، ولا تتضمن تعقيدًا لغويًا أو مصطلحات غير مفسّرة، إلا أن عرض النتائج جاء سرديًا أكثر من كونه تحليليًا، ولم يتم تقسيمها إلى نتائج رئيسة وفرعية، مما يقلل من وضوح البنية المنهجية للعرض.

تفسير النتائج وعلاقتها بأهداف الدراسة

فسّر الباحث النتائج بشكل عام بما يتوافق مع الهدف الرئيس للدراسة، وهو الكشف عن حقيقة الازدواجية في النظام القضائي السعودي. يظهر وجود ارتباط منطقي بين النتائج وبعض أهداف الدراسة، خصوصًا ما يتعلق بتطور القضاء الإداري وتدرّج تطبيق الازدواجية. لكن الربط بين كل نتيجة وكل هدف أو سؤال بحثي لم يكن صريحًا، وكان من الأفضل الإشارة بوضوح إلى أي هدف تحقّق من خلال كل نتيجة.

علاقة بين النتائج وفرضيات الدراسة

تُظهر النتائج انسجامًا عامًا مع الفرضية الضمنية التي تبناها الباحث، والمتمثلة في أن النظام القضائي السعودي يتجه نحو الازدواجية لكن لم يحققها بصورة مكتملة. إلا أن الدراسة لم تُبرز بشكل مباشر كيف دعمت النتائج أو ناقضت الفرضيات، نظرًا لأن الفرضيات لم تُصاغ بصورة دقيقة وقابلة للاختبار، وبالتالي فإن العلاقة بين النتائج والفرضيات ضمنية وليست تحليلية واضحة.

تجنب المبالغة في استنتاج النتائج

لم يقع الباحث في مبالغة واضحة عند عرض النتائج، حيث التزم بالتحليل النظري للنصوص والأنظمة. مع ذلك، فإن بعض النتائج جاءت بصيغة تعميمية، مثل الجزم بتحقيق أغلب دعائم القضاء المزدوج، دون تقديم أدلة تطبيقية أو أمثلة قضائية داعمة، وبالتالي يمكن القول إن النتائج منضبطة من حيث اللغة، لكنها تحتاج إلى تدعيم استدلاي أقوى.

مقارنة النتائج بالدراسات السابقة

قام الباحث ضمناً بمقارنة نتائجه بما ورد في الأدبيات والدراسات المقارنة، خاصة عند الحديث عن التجربتين الفرنسية والمصرية. وقد أوضح أن التجربة السعودية تشترك مع هذه الأنظمة في مبدأ التدرّج، وتختلف عنها في الدوافع، لكن المقارنة لم تُقدّم في قسم النتائج بصورة منظمة أو مباشرة، بل جاءت متفرقة، وكان من الأفضل توضيح ما إذا كانت النتائج تدعم أو تتعارض مع ما انتهت إليه الدراسات السابقة بشكل صريح.

بناء التوصيات على أساس النتائج

بُنيت التوصية الرئيسة للدراسة على نتيجة واضحة، وهي وجود خلل في إحدى دعائم القضاء المزدوج يتمثل في غياب جهة قضائية مستقلة لحسم تنازع الاختصاص. وهذا يدل على وجود ترابط منطقي بين النتائج والتوصيات، إلا أن الاكتفاء بتوصية واحدة يعكس محدودية في استثمار باقي النتائج، حيث لم تُحوّل جميع النتائج إلى توصيات عملية.

واقعية التوصيات وقابليتها للتطبيق

التوصية المتعلقة بإنشاء جهة قضائية مستقلة تُعد واقعية من الناحية النظرية، وتنسجم مع التجارب المقارنة، لكن الباحث لم يناقش مدى قابليتها للتنفيذ في الواقع السعودي من حيث الإطار التنظيمي أو المؤسسي. كما لم يطرح بدائل أو مراحل تنفيذ، مما يجعل التوصية قوية من حيث الفكرة، محدودة من حيث التطبيق العملي.

التقييم العام للنتائج والتوصيات

بوجه عام، جاءت النتائج متسقة مع موضوع الدراسة والمنهج المستخدم، وعُرضت بلغة واضحة ومنظمة، غير أنها افتقرت إلى دعم تطبيقي ومقارن مباشر مع الدراسات السابقة. أما التوصيات، فهي منطقية ومبنية على النتائج، لكنها محدودة العدد وتحتاج إلى مزيد من التفصيل لتعزيز واقعيتها. وعليه، فإن نتائج الدراسة وتوصياتها تشكل إضافة علمية جيدة، مع الحاجة إلى تعميق التحليل وتوسيع دائرة التوصيات.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

